ان بمعنى ما يجوز وجود احدهما مع عدم الاخر لا يتصور ذلك في صفات الله
مع ذاته ثم اعلم ان الشيء الواحد يوصف بالوجود والعدم في حالة
واحدة عند قيام الدليل على ذلك كما في ارتفاع العينية والغيرية بين
ذات الله وصفاته وكما في الواحد مع العشرة وكما اذا كان لرجل امرأتان
فقال لاحدهما ان حضت فانت طالق وضرتك فقالت حضت تطلق هي
ولا تطلق ضرتها مع ان ذلك لم يخل من احد امرين اما اذا كان الحيض منها
موجودا او لم يكن فاعتبر حيضها موجودا في حق نفسها ومعدوما في
حق ضرتها فان قيل الجوهر مع العرض غيران بالاجماع ومع هذا لا يتصور
وجود الجوهر بدون العرض ولا بالعكس قلنا بلى ولكن اذا فرضنا جوهرا
يتصور وجوده بدون عرض معين وكذا كل جوهر مع عرض معين فانه
ما من جوهر الا ويمكن تقدير عرض آخر بدلا عما قام به من العرض ومما ينبغي
ان يبين في هذا المقام هو ان للشيخ الاشعري في الغيرين قولان قال اولا
الغيران كل موجودين يصح عدم احدهما مع وجود الاخر بالعدم ثم قال الغير
ان كل موجودين يصح مفارقة احدهما للاخر بالعدم او الحيز وانما زاد المفارقة
في آخر قوليه بين العدم والحيز ولم يوجب المغايرة بينهما لانه لو اوجب ذلك
لما وقعت المغايرة مع انتفاء احدهما وثبوت الاخر وليس كذلك وانما
لم يقتصر على احدهما كما في الاول اذ لو اقتصر على المفارقة بالعدم لزم
السؤال المشهور وهو انا نعلم المغايرة بين الاجسام بتقدير اعتقاد
قدمها لاستحالة عدم القديم وليس كذلك بل المغايرة معلومة ولو قدر
امتناع العدم عليها ولو اقتصر على الحيز لامتناع التغاير بين الاعراض
لعدم تحيزها وليس كذلك وعلى هذا بناء الاصحاب امتناع التغاير بين ذات
القديم وصفاته والصفات القديمة بعضها بالنسبة الى بعض لكونها
وجوديات يمتنع مفارقة البعض منها للبعض لا بالعدم ضرورة
قدمها واستحالة عدم القديم ولا بالحيز اذ هي متحيزة والقول بان الغيرين
ما صحت فيه عبارة التثنية باطل بالاعدام المضافة فانه يصح فيها عبارة
التثنية والجمع يقال عدمان واعدام وليست متغايرة بالاجماع منا
لعدم تثبتها والقول بان الغيرين هما الذاتان اللتان قامت بهما الغيرية
فهو مبني على القول بالاحوال وهو محال والفرق بين الغيرين والمختلفين
ان الغيران اعم فانهما قد يكونان متفقين الغيب هو ما لم يقم عليه دليل الغيب
ولم ينصب له امارة ولم يتعلق به علم مخلوق وفيه حكاية شهيرة بين
الحجاج والمنجم وهي ان الحجاج امتحن منجما فاخذ حصيات فعدها فقال كم هي

فاصاب

فاصاب ثم اخذها لكن لم يعدها فقال كم هي فاخطأ فسأله عنه فقال
المعدودات التي علمتها بالعد قد خرجت عن الغيب ما لم تعلم عددها فهي
تحت الغيب ولا يعلم الغيب الا الله وقيل الغيب هو الخفي الذي لا يكون محسوسا
ولا في قوة المحسوسات كالمعلومات ببديهة العقل او ضرورة الكشف وهو
على قسمين قسم نصب عليه دليل فيمكن معرفته كذات الله واسمائه الحسنى
وصفاته العلية واحوال الاخرة الى غير ذلك مما يجب على العبد معرفته
وكلف بها وهو غائب عنه لا يشاهده ولا يعاينه ولكن يمكن معرفته بالنظر
الصحيح وقسم لا دليل عليه فلا يمكن للبشر معرفته كما قال الله تعالى وعنده
مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وفي الاية اشارة الى ان لا طريق الى
معرفة الغيب لاحد لان مفاتحه بيده ولكن يطلع من يشاء على البعض
واما المفاتح فلا سبيل لاحد اليها قال الله تعالى فلا يظهر على غيبه
احدا الا من ارتضى من رسول والمراد منها ما اختص به علمه من المغيبات
الخمسة او جنس الغيب فالمنفي عن الغير انما هو العلم على وجه المشاهدة
والاحاطة من جميع الوجوه فلذلك قال فلا يظهر على غيبه احدا ولم يقل
فلا يظهر غيبه على احد او المنفي هو العلم بالاستقلال لا العلم بالاعلام
او المنفي المجزوم به لا المظنون والمراد سلب العموم لا عموم السلب اي لا يطلع
على كل غيبه احدا لانه لا يطلع احدا من الاحاد على شيء من الغيب فالاظهار
الذي هو عبارة عن الكشف التام ليس ذلك الا للرسل واما الاولياء
فلهم لمحات في بعض الاوقات والملائكة لا يعلمون الغيب ايضا وقد توهم
التحمل فيها من يقيس قياس الشاهد على الغائب وهو ما فعله
بنو الجان او اخبروا به ظنا منهم او باعلام الحق واخبار الجن
عن الغيب لا يتوقف على علم الغيب لان غيبته عنا لا يستلزم غيبته
عنهم وليس علمهم الغيب مطردا مستمرا كما هو المفهوم من قوله ان لو كانوا
يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين وهذا لا ينافي علمهم اياه نادرا
وانما زيدت كلمة الاستمرار صونا للكلام عن المناقشة بان علمهم
الغيب في الجملة لا يستلزم علمهم الغيب المخصوص المعروف اختصاصه به تعالى
وغيب الغيب هو الذات الالهية المطلقة وهو هوية الغيبية السارية
للكل علما لا يمكن ان يتعلق به علم بهذا الاعتبار لكونه محتجبا في حجاب العزة
ولا يجوز اطلاق اسم الغائب عليه تعالى ويجوز ان يقال انه غيب عن الخلق وقد قيل
في يؤمنون بالغيب اي بالله وقيل بالقلب فالباء للتعدية على تقدير الصلة
او للملابسة على كونها حالا او للالة اذا كان بمعنى القلب والغيب المطلق

Copyright ... University